وزير الخارجية الأميركية عن هذا المعنى بجلاء حين قال: ان «واشنطن وجدت استعداداً لدى السعوديين لدخول مسيرة السلام يفوق إلى حد كبير ما هو موجود في مشروع فهد»، ولذلك، يقول هيغ: «نحن متمسكون باتفاقات كامب ديفيد، لكننا سنحاول ضم دول عربية أخرى إلى مسيرة السلام عن طريق المشروع السعودي» (و.إ. إ. العدد ٢٣٧٧، ٢ و١٩٨١/١١/٣).

أما في اسرائيل، فإن أحزاب الائتلاف الحاكم، مثلها في هذا مثل الأحزاب الصهيونية المعارضة، التقت على التنديد بالمشروع السعودي تنديداً شديداً؛ وذلك، خصوصاً، لأنه يدعو إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة التي يرفضها الصهيونيون، ولما ينطوي عليه النشاط السعودي من احتمالات دفع واشنطن إلى ايثار تقديم ترضيات للجانب العربي على حساب التطرف الاسرائيلي في معارضة الانسحاب الكامل والمطالب الوطنية الفلسطينية الأخرى.

ودول السوق الأوروبية المشتركة، على تفاوت واختلاف مواقفها، التقت في المحصلة على الترحيب ببعض بنود المشروع السعودي، مع تأكيد هذه الدول على رؤيتها الخاصة للحل؛ حيث تتمسك، كما أعلن رئيس مجلسها الوزاري، لورد كارنغتون وزير خارجية بريطانيا «بمبدأين أساسيين ينبغي التفاوض بشأنهما هما: ضرورة أن تعترف جميع الدول بحق الدول الأخرى في المنطقة في العيش بسلام، وضرورة أن تعترف اسرائيل بحقوق الفلسطينيين» (**السفير**، ١٩٨١/١٠/٦). وإذا كان هذان المبدآن الأوروبيان يتوازيان مع مضمون المبادرة السعودية ونصوصها فإن هناك الكثير مما هو مختلف عليه، من ذلك، مثلاً، ما أشار إليه كارنغتون حين قال: «إن مبدأ جعل القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المحتلة هو أمر مرفوض من قبل الدول الأوروبية» (**المصدر نفسه**)، ومنه، أيضاً، التباس الموقف الأوروبي، حتى الآن، من مسألة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية التي تعترف بها السعودية، وكذلك من الدور الذي يمكن أن يناط بالمنظمة في مجهودات التسوية السياسية، وفي المسؤولية عن الدولة الفلسطينية.

والواضح أن دول اوروبا الغربية مستعدة للتباحث مع الدول العربية إذا تبنت الدول العربية مشروع فهد؛ وذلك، كما يقول كارنغتون، من أجل الوصول إلى صيغة حل وسط يقع بين المشروع السعودي وبيان البندقية؛ حيث أن المشروع والبيان «يتمشيان مع بعضهما البعض تماماً، ولهما أسس مشتركة» (**المصدر نفسه**).

أما السوفيات، الذين لم يذكرهم الأمير فهد لا في بنود مشروعه ولا في حديثه الصحافي المشار إليه، فإن إشارات قليلة للغاية صدرت عن موسكو تدل على أن السوفيات يتروون قبل اتخاذ موقف بات إزاء المشروع السعودي.

أما عربياً، فقد أعلنت معظم الدول العربية، من غير دول جبهة الصمود والتصدي، تأييدها للمشروع، وذهب مجلس دول الخليج إلى حد تبني طرح المشروع على اجتماع القمة العربية في فاس. أما دول جبهة الصمود والتصدي فقد روجت أنباء سعودية تفيد بأن بعض دولها لا تعارض المشروع، بينما أكدت المواقف المعلنة لكل من سوريا وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية ميلاً عاماً نحو رفض المشروع، مع تفاوت في شدة التعبير عن هذا الرفض.

الجدل الفلسطيني حول المشروع

منذ تجددت الحوارات حول التسوية السياسية بعد رحيل السادات، انخرطت الجهات الفلسطينية فيها بهمة بالغة. وقد تناول الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية القائد العام لقوات الثورة، المشروع السعودي في ايماءات قليلة تكررت عبر أحاديثه في الشهرين الماضيين؛ وفي كل مرة كان عرفات يكتفي في أحاديثه المعلنة، بالاشارة إلى أن المشروع ينطوي على بنود ايجابية تجعله «بمثابة أساس يمكن أن ننطلق منه لحلّ المشكلة الرئيسية في الشرق الأوسط؛ وذلك إذا توافرت النيات والرغبات» (**النهار** ١٩٨١/١٠/١٨). ووصف عرفات المشروع بأن فيه «بعض النقاط من روح البرنامج السياسي [لمنظمة التحرير] ولكنه ليس خطوة متقدمة عليه» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/١٠/٣٠). وفي كل مرة وجه فيها لرئيس اللجنة التنفيذية سؤال حول المشروع السعودي، تمسك بالقول: «اننا سنبحث هذا المشروع مع